الحق في التعليم في دول النزاعات المسلحة وفي مناطق الحروب

في إطار حملة 30×50 (المادة 26)

مقدمة:

الحق في التعليم هو أحد حقوق الإنسان الأساسية بغض النظر عن العرق، أو الجنس، أو الجنسية، أو المكانة الاجتماعية، أو الدين، أو الميول السياسية، أو العمر، أو الإعاقة، وقد كفلت عدد من المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية الحق فى التعليم؛ ويؤدي أعمال الحق في التعليم إلي انفاذ حقوق أخري، فبدون التعليم الكاف والمناسب لا يستطيع الإنسان أن يدرك حقوقه الأخرى، ولا أن يقوم بتمييز حالات انتهاك حقوق الإنسان، ولا يمكنه أن يدافع عن تلك الحقوق، فمن المعروف أن التعليم ذو قيمة جوهرية كبرى باعتباره الأداة الأكثر فعالية للتمكين الشخصى وجزء لا يتجزأ من كرامة الإنسان، فضلاً عن أنه يُعتبر حق أصيل من حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتعددة الأوجه؛ فهو حق اجتماعى لأنه فى سياق المجتمع يعزز التنمية الكاملة لشخصية الإنسان، وحق اقتصادى لأنه يسهل الاكتفاء الذاتى الاقتصادى من خلال العمل، وحق ثقافى لأن المجتمع الدولى وجه التعليم نحو بناء ثقافة عالمية لحقوق الإنسان، وباختصار يُعتبر التعليم هو الشرط الأساسى للفرد ليعمل بشكل كامل كإنسان في المجتمع الحديث.

وفى ذات السياق، فقد تم التأكيد على ضمان الحق فى التعليم فى عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وتم إدراج الحق فى التعليم فى العديد من المعاهدات الإقليمية، وتم تكريسه كحق فى غالبية الدساتير الوطنية، ويمكن القول أن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان لعام 1948، وبالرغم من عدم إلزاميته القانونية، إلا أنه أشار بشكل واضح وصريح إلى الحق فى التعليم؛ حيث نصت المادة (26) منه على أنه "لكل شخص حق فى التعليم، ويجب أن يُوفر التعليمُ مجاناً، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية، ويكون التعليمُ الابتدائيُّ إلزامياً. ويكون التعليمُ الفنِّي والمهني متاحاً للعموم، ويكون التعليمُ العالي مُتاحاً للجميع تبعاً لكفاءتهم"[1]، وقد أشارت المادة (13) من العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966، إلى الحق فى التعليم، وضرورة إقرار الدول الأطراف بضمان تمكين هذا الحق لكل فرد، وكذلك وجوب توجيه التعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والكرامة وتوطيد احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية[2]، كما أن الحق فى التعليم، هو من بين اهداف التنمية المستدامة 2030 حيث ينص الهدف الرابع من الأجندى علي ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع[3].

[1] Universal Declaration of Human Rights, UN. Org, Available on: https://cutt.us/7kzqS

[2] International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, OHCHR, Available on: https://cutt.us/MPBAX

[3] 17 Goals to Transform Our World, UN.Org, Available on: https://cutt.us/G4vWX

وفى المقابل، وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من دول العالم صـــادقت على العديد من المعاهدات الدولية والإقليمية التى تنص على إعمال الحق الكامل فى التعليم؛ إلا أنه لا يزال الملايين حول العالم محرومون من الفرص التعليمية نظراً لنقص الموارد والقدرة والإرادة السياسية، فضلاً عن عدم توفر الأطر التشريعية والإدارية المناسبة لضمان إعمال الحق فى التعليم وتطبيقه فى الواقع العملى، وفى هذا الصـــدد يجب أن نشـــير إلى أن حماية الحق فى التعليم فى ظل ظروف النزاعات المســـلحة وانعدام الأمن فى منطقة الشـــرق الأوســـط وشمال أفريقيا بات تحدياً صعباً، وخاصة أن العديد من النزاعات والحروب لا تزال مستمرة بالعديد من بلدان المنطقة العربية؛ كاليمن والسودان وسوريا وليبيا، ومؤخراً زادت الهجمات الغاشـــمة التى يقوم بها الاحتلال الإســـرائيلى على قطاع غزة من تعطيل العملية التعليمية بشكل شبه كامل في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفى قطاع غزة بشكل خاص؛ حيث يتم اســـتهداف الأبنية والمرافق التعليمة والتى تؤدى إلى خروج العديد من المدارس عن العمل، وذلك إلى جانب عدة عوامل أخرى كالفقر والاقتصـــاد المتدنى وزواج القاصـــرات وعمالة الأطفال.

وفى ضوء ما سبق، وفي إطار **حملة 30×50** التي أطلقتها **مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنســـان** في 10 ديســـمبر 2022 للتوعية بالمواد الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمستمرة حتى 10 ديسمبر 2023 وهو موعد الذكري الخامسة والسبعين للأحتفال بالإعلان تركز مؤسســة ماعت في هذا التقرير على المادة 26 من الإعلان العالمي والانتهاكات التي يتعرض لها هذا الحق في عدد من دول النزاعات والحروب.

أولا: الحق في التعليم في الاتفاقيات اللدولية والإقليمية

شغل الحق فى التعليم حيزًا وأجماعًا بين الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة منذ اقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنســـان؛ حيث أن أغلب النصـــوص والمواد المتعلقة بهذا الحق لم تلق معارضـــة أو تحفظاً من الدول التي صـــادقت علي المواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصـــلة بهذا الحق، وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمى لحقوق الإنســـان لعام 1948، والذى يعد أحد أهم وثائق حقوق الإنسان الدولية، وقد أشار الإعلان فى المادة (26) منه إلى أنه "لكل شـــخص الحق فى التعليم، ويجب أن يُوفر التعليمُ مجاناً، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأســـاســـية، ويكون التعليمُ الابتدائيُّ إلزامياً. ويكون التعليمُ الفنِّي والمهني متاحاً للعموم، ويكون التعليمُ العالي مُتاحاً للجميع تبعاً لكفاءتهم

كما أضـــافت الفقرة الثالثة من نفس المادة أن "للآباء على ســـبيل الأولوية، حق اختيار نوع التعليم الذي يُعطى لأولادهم"، وهي إشـــارة صـــريحة إلى أن حرية التعليم حق لكل إنســـان يخضـــع للحريات الأســـاســـية فى الدولة التى يعيش فيها الفرد بهدف حماية وتعزيز حقوق

الإنســـان وتحقيق المصـــلحة العامة للناس[4]. وعلي ما يبدو إن هذه المادة كانت مرجعًا لصائغي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966، والذي نص في مادته (13) على أن "تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في التربية والتعليم. وهي متفقة على وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشـــخصـــية الإنسانية والحس بكرامتها وإلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.[5].

كما يسعى القانون الإنسانى الدولى إلى الحد من الآثار المترتبة على الصراعات المسلحة من خلال تنظيم تصـــرفات الدول الأعضـــاء؛ فالهجوم المســـتمر على المعلمين والطلاب والمدارس وتعريضـــهم للخطر والتمييز العنصـــرى الذى تمارســـه أطراف النزاع -كالاحتلال الاسـرائيلى وهجومه على المدارس فى غزة- أو الجماعات المسـلحة -كجماعة الحوثى اليمنية وتدميرها المنهجى لبنية ومؤسـسـات التعليم- ذات تأثير مدمر على مسار العملية التعليمية فى بلدان النزاعات والحروب، وخاصـــة فى أغلب بلدان منطقة الشـــرق الأوســـط، وفى هذا الصدد كفل القانون الدولى الإنساني فى اتفاقيات جنيف لعام 1949، وبروتوكولاتها الاضافية الحق فى التعليم؛ حيث نصت المادة (24) من اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين فى وقت الحرب، على أنه "على أطراف النزاع أن تتخذ التدابير الضـــرورية لضـــمان عدم إهمال الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر الذين تيتموا أو افترقوا عن عائلاتهم بسبب الحرب، وتيســـير إعالتهم وممارســـة دينهم وتعليمهم في جميع الأحوال. ويعهد بأمر تعليمهم إذا أمكن إلى أشـــخاص ينتمون إلى التقاليد الثقافية ذاتها"، وأيضـــاً نصـــت المادة (50) على أن " تكفل دولة الاحتلال، بالاســتعانة بالســلطات الوطنية والمحلية، حســن تشــغيل المنشــآت المخصصة لرعاية الأطفال وتعليمهم. وعليها أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتيسير التحقق من هوية الأطفال وتسـجيل نسـبهم. ولا يجوز لها بأي حال أن تغير حالتهم الشـخصـية أو أن تلحقهم بتشـكيلات أو منظمات تابعة لها. إذا كانت المؤسـسـات المحلية عاجزة، وجب على دولة الاحتلال أن تتخذ إجراءات لتأمين إعـالـة وتعليم الأطفـال الـذين تيتموا أو افترقوا عن والديهم بسـبب الحرب في حالة عدم وجود قريب أو صـديق يسـتطيع رعايتهم، على أن يكون ذلك كلما أمكن بواسطة أشخاص من جنسيتهم ولغتهم ودينهم"[6].

كما اعتمد المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة " اليونسـكو" في 15 ديسـمبر 1960 اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم والتي نصـت في المادة الأولي منها على ضـــرورة عدم الإخلال بالمســـاواة في مجال التعليم وعلى وجه التحديد عدم حرمان أي شـــخص أو جماعة من الأشـــخاص من الالتحاق بأي نوع من أنواع التعليم في أي مرحلة، من

[4] Universal Declaration of Human Rights, UN.Org, Available on: https://cutt.us/7kzqS

[5] International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, OHCHR, Available on: https://cutt.us/MPBAX

[6] The Geneva Conventions of 1949 and their Additional Protocols, ICRC, Available on: https://cutt.us/kD1ec

المراحل. كما فرضـــت الاتفاقية على الدول الأطراف فيها بموجب المادة الثالثة إلغاء اي أحكام تشـــريعية أو تعليمات أو إجراءات إدارية تنطوي على تمييز في مجال التعليم. بجانب ذلك نص القانون الدولى للاجئين على الحق فى التعليم فى الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين؛ حيث نصت المادة (22) من الاتفاقية على أن "تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين نفس المعاملة الممنوحة لمواطنيها فيما يخص التعليم الأولي[7].

وفى سياق متصل، فقد نصت المادة (17) من الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب، على أن "حق التعليم مكفول للجميع. لكل شـــخص الحق فى الاشـــتراك بحرية فى الحياة الثقافية للمجتمع. النهوض بالأخلاقيات العامة والقيم التقليدية التى يعترف بها المجتمع وحمايتها واجب على الدولة فى نطاق الحفاظ على حقوق الإنسان"[8]، كما كفلت المادة 41 من الميثاق العربي لحقوق الإنســـان الحق في التعليم وفرضـــت على الدول التزام بمحو أمية مواطنيهًا. ورغم كفالة الحق في التعليم في هذا العدد الكبير من الاتفاقيات لا يزال الحق في التعليم يواجه تحديات جسيمة في دول مختلفة وخاصة الدول التي تمر بنزاعات مسلحة.

ثانيا: انتهاك الحق في التعليم في النزاعات المسلحة والحروب

بالرغم من أن الحق فى التعليم حق مصون فى القانون الدولى وعدد كبير من المواثيق الدولية والإقليمية؛ إلا أن واقع التعليم فى العالم لا يبعث على التفاؤل، فطبقاً لإحصائيات اليونسكو فإن حوالى 50% من الأطفال ممن هم فى ســن الدراســة الابتدائية غير المُلتحقين بالمدارس عبر العالم يعيشــون فى مناطق تشــهد حروباً وصــراعات مســلحة، كما أن 617 مليون شــاب حول العالم لا يتحصــلون على الحد الأدنى من معايير الكفاءة من القراءة ومهارات الحســاب، وهم بذلك معرضـــون لأخطار كالجهل فيما يتعلق بالدول العربية، نجد أن قطاع التعليم الحكومى يُعانى من أزمات مزمنة تتفاوت حدتها بين دولة وأخرى، ويمكن تقســـيم الدول العربية فى ضـمان الحق فى التعليم، وتوفير الموارد اللازمة لإعماله بطريقة منصـفة وفعالة إلى ثلاث مجموعات؛ وتشـــمل المجموعة الأولى؛ دول الخليج الســـت التى تتيح الميزانيات الضـرورية لقطاع التعليم ما يسـاهم في تأمين التعليم الجيد والمنصـف للأطفال والشـباب، وأما المجموعة الثانية؛ فتشمل الدول المستقرة نسبياً، كالمغرب والجزائر ومصر وموريتانيا والأردن، ويعانى قطاع التعليم فيها من إهمال ومشـاكل هيكلية بسـبب النقص فى الموارد المالية، ثم المجموعة الثالثة؛ وتضـــم الدول التى مزقتها الحروب والصـــراعات الأهلية والانقلابات العسـكرية والفسـاد والتواترات الداخلية، فضـلاً عن اقتتال الجماعات المسـلحة على أرضـها، مثلما يحدث فى الجمهورية اليمنية والجمهورية السـورية ولبنان والعراق وليبيا

[7] Convention relating to the Status of Refugees, OHCHR, Available on: https://cutt.us/ZQrFN

[8] الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب، مكتبة حقوق الإنسان- جامعة منيسوتا، متاح من خلال الرابط التالى: https://cutt.us/Rxs4J

والصومال والسودان، فضلاً عن تعمد قوات الاحتلال الاسرائيلى ضرب المدارس بقطاع غزة، وشل قدرة المؤسسات التعليمية عن القيام بدورها فى دفع العملية التعليمية، والتى تعانى فى الأساس من ضعف مزمن؛ بسبب نقص الموارد المخصصة للتعليم، ونركز في الآتي علي انتهاكات جماعة الحوثي واسرائيل للحق في التعليم.

ثالثا: انتهاكات جماعة الحوثي للحق في التعليم

يُعانى قطاع التعليم فى اليمن من تدهور مستمر، ولا يزال التعليم الأساسى يعانى تحديات مختلفة، ورغم إن القانون اليمنى يُقر بمجانية التعليم فى كل مراحله، فوفقاً للمنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة فى أحدث احصائياتها، فهنالك 2.7 مليون طفل فى اليمن محرومون من التعليم، وتعرضت حوالى 2700 مدرسة ومنشأة تعليمية للدمار أو الضرر، منذ بدء الحرب اليمنية، كما خلفت الحرب السارية منذ ثمانى سنوات فى اليمن واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية والاقتصادية، وألقت بانعكاساتها السلبية على قطاع التعليم، فوفقاً لمنظمة اليونسيف التابعة للأمم المتحدة فى 2022، فإن اليمن يواجه أزمة تعليمية حادة، وأن عدد الأطفال الذين سيواجهون انقطاعاً فى التعليم قد يرتفع إلى 6 ملايين؛ بسبب استمرار الحرب المشتعلة منذ ثمان سنوات[9].

وفى سياق متصل، أدي سلوك جماعة الحوثي إلي سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فى اليمن، فوفقاً لمصادر تربوية يمنية فى صنعاء، قامت جماعة الحوثى الإرهابية بانتهاكات جسيمة في قطاع التعليم فى صنعاء ومحافظة اب والجوف، شملت تغيير أسماء المدارس، وفرض القيود الشديدة، فضلاً عن أنه فى فبراير 2023، قامت جماعة الحوثى بتجنيد أكثر من 45 طفلاً أغلبهم أطفال ملتحقين بالمدارس، وأيضاً قام مشرفوا جماعة الحوثي بالإعتداء على المعلمين فى المدارس، فعلى سبيل المثال لا الحصر، قام مشرف حوثى بالإعتداء على معلم يُدعى "م.ع" فى مدرسة قتيبة بن مسلم بمنطقة بنى مليك التابعة لإحدى المديريات الواقعة غرب إب. وكان قد سبق تلك الواقعة قيام الجماعة بإلغاء حفل تخرج طالبات مدرسة عائشة فى مدينة الحزم مركز محافظة الجوف، شمال شرقى العاصمة صنعاء، وكما شهدت عدداً من المحافظات اليمنية الواقعة تحت سيطرة الحوثى فى أوقات سابقة إلغاء عدد كبير من حفلات التخرج وفعاليات التكريم للطلبة والطالبات المتفوقين، مع اعتقال عشرات المدنيين، بينهم طلاب ومعلمون، ووفقاً لتحذيرات جدية أطلقتها منظمة اليونسيف فى 2023، فإن الصراع اليمنى قد أعاق حصول 8.1 مليون طفل فى اليمن من الحصول على التعليم[10].

[9] التعليم في اليمن: "6 ملايين طفل يواجهون الحرمان من الدراسة"، مونت كارلو الدولية، 4 أكتوبر 2022. https://cutt.us/UaasJ

[10] انتهاكات حوثية تستهدف قطاع التعليم في 3 مدن يمنية، الشرق الأوسط، 11 مارس 2023. https://cutt.us/ydEZM

بالإضافة إلى أنه وفقاً لنقابة المعلمين فى اليمن، ففى الفترة من أكتوبر 2014، وحتى ديسمبر 2021؛ أقدمت جماعة الحوثى على قتل 1582 شخص من التربويين، بينهم 81 من مديرى المدارس، وأكثر من 2642 معلماً تعرضوا لإصابات مختلفة، كما تعرض 1173 معلماً للاعتقال والاختطاف، بينهم نحو 170 حالة إخفاء قسرى، فضلاً عن إصدار محكمة حوثية قرارات بالإعدام ضد عشرة تربويين مختطفين فى سجونها بصنعاء، بينهم مدير مدرسة، كما تم توثيق نحو 621 حالة تعذيب جسدى ونفسى بحق المعلمين المختطفين فى سجونها، كما إن هناك 22 معلماً قتلوا تحت التعذيب فى السجون الحوثية، وأيضاً فجرت الجماعة 25 منزلاً لتربويين وشملت الإنتهاكات حجز ومصادرة ما يقارب 681 منزلاً لتربويين آخرين، فضلاً عن أن 60% من إجمالى العاملين فى القطاع التعليمى لم يحصلوا على أجورهم بشكل منتظم منذ أربعة أعوام، كما تم فصل 924 تربوياً من وظائفهم واستبدالهم بعناصر حوثية، إلى جانب تجنيد الآلاف من الأطفال اليمنيين وإعدام القاصرين، وتغيير المناهج التعليمية وإذكاء النزعة الطائفية فى الكتب المدرسية فى الجمهورية اليمنية[11]، وأيضاً فاقم الهجوم على المدارس من خروج بعض الأطفال من العملية التعليمية؛ حيث وصل عدد الهجمات على المدارس فى الفترة من 2018 حتى نهاية 2022، نحو 142 مدرسة كانت قيد العمل[12]، وأيضاً دمرت جماعة الحوثى الإرهابية 58 مدرسة لأطفال ذوى الإعاقة[13]، كما مثل قطع مرتبات المعلمين أسوأ الأضرار التى طالت قطاع التعليم اليمنى؛ حيث قطعت مرتبات 170 ألف معلم وتربوى فى مناطق سيطرة الحوثى منذ عام 2016[14].

وفى ذات السياق السابق، فقد أكد أكدت تقارير محلية تعرض ألفين و233 طفل للتجنيد الإجبارى من قبل جماعة الحوثى الإرهابية على مدى عام ونصف، خلال الفترة من يوليو 2021، وحتى ديسمبر 2022، فضلاً عن ارتكاب أطراف الصراع أكثر من 35 ألف حالة انتهاك ضد الأطفال ومعظمهم في سن الدراسة، كما ارتكبت جماعة الحوثى 70% من هذه الانتهاكات، وتم توثيق قتل أكثر من 5700 طفل يمنى، كان أكثريتهم في مدينة تعز بعدد 1100 طفل، وقد كان أغلب الضحايا من الأطفال؛ بسبب القصف المستمر من قِبل جماعة الحوثى، وتمت إصابة نحو 8310 طفل منهم 4250 طفلاً أغلبهم قتلوًا جراء القصف العشوائى الحوثى، بالإضافة إلى أن النزاع المسلح فى اليمن أدى إلى معاناة أكثر من 12 ألف طفل من سوء التغذية، وحرمان أكثر من مليونى طفل من التعليم، وتهجير نحو مليون طفل بشكل

[11] "الجريمة المغيبة" تقرير يوثق الانتهاكات ضد معلمي اليمن، اندبنت عربية، 28 مايو 2022. https://cutt.us/hj4Ex

[12] دماء على الزناد، مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، 3 أبريل 2023. https://cutt.us/RPazZ

[13] عصابة الحوثي الارهابية دمرت 58 مدرسة لأطفال ذوي الإعاقة في اليمن، المنتصف، 23 مارس 2023. https://cutt.us/pZ9jP

[14] كيف أصبحت اليمن بعد 9 سنوات من نكبة 21 سبتمبر؟! (تقرير خاص)، المهرية، 20 سبتمبر 2023. https://cutt.us/oFjkR

قسـرى[15]، في سـياق متصـل لاحظت مؤسـسـة ماعت إنه منذ عام 2023، مهدت جماعة الحوثي لمرحلة من الانتهاكات ضـد قطاع التعليم ومنتسـبيه؛ حيث واصـلت تغيير أسـماء المـدارس، وتحريف المنـاهج التعليميـة، ومعـاقبـة التربويين غير المواليين لهـا، والفصـل التعسـفى لهم؛ لفرض هوية ذات صـبغة طائفية على العملية التعليمية اليمنية، وجديراً بالذكر الإشـارة إلى أنه تم رصـد مبلغ مائتى مليون ريال خصـصـتها جماعة الحوثى؛ لتحريف وتغيير مناهج المرحلة الثانوية، بما يتوافق مع معتقداتها الإرهابية، وبطبيعة الحال أدى سـلوك جماعة الحوثى ضـد قطاع التعليم ومنتسـبيه إلى تعطيل العملية التعليمية كليًا مع امتناع الجماعة منذ أواخر 2016، عن صـرف رواتب المعلمين وتحويل المدارس إلى سـاحات لتجنيد الأطفال[16].

رابعا: انتهاك اسرائيل للحق في التعليم

بالرغم من أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان يعترف بشـكل قاطع بالحق في التعليم كحق أسـاسـي من حقوق الإنسـان للجميع، مما يعني أنه لا غنى عنه لممارسـة حقوق الإنسـان الأخرى، مع ذلك، فإن الأطفال الفلسـطينيين الذين يعيشـون في المنطقة (ج) والقدس الشـرقية في الأرض الفلسـطينية المحتلة يُحرمون بشـكل روتيني من هذا الحق، وفي حين أن إسـرائيل، باعتبارها القوة المحتلة، ملزمة بحماية وضـمان حقوق الإنسـان للفلسـطينيين الخاضـعين لسـيطرتها، فإنها تمنع بشـكل روتيني بناء المدارس الفلسـطينية، والأكثر من ذلك فهي تقوم بتدميرها في المنطقة (ج)؛ حيث أن المدارس الفلسـطينية معرضـة باسـتمرار لخطر الهدم، ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسـيق الشـؤون الإنسـانية، قامت السـلطات الإسـرائيلية بهدم أو مصـادرة 18 مدرسـة في المنطقة (ج) خلال 12 عامًا فائتًا، وآخرها، مدرسـة في عين سـامية (شـرق رام الله)، كما هُدمت قبل أيام قليلة من بدء العام الدراسـي الجديد، مما أثر على 78 تلميذاً، وتشـير التقديرات أن ما لا يقل عن 59 مدرسـة في الضـفة الغربية (51 في المنطقة (ج) و 8 في القدس الشـرقية) صـدر في حقها أوامر هدم أو وقف بناء معلقة، وتخدم هذه المدارس حوالي 6,800 طالب في المناطق الأكثر ضـعفاً في الضـفة الغربية، وأيضـاً ما لا يقل عن سـبع مدارس من أصـل 59 مدرسـة غير محمية قانوناً، حيث استنفد محاموها جميع الإجراءات القانونية لحماية المدارس[17].

---

[15] حقوقي يمني: جرائم الحوثي تسببت في حرمان نحو مليونَيْ طفل من التعليم، العرب، 29 سبتمبر 2023. https://cutt.us/uNnoP

[16] اليمن / تصعيد جديد من قبل الحوثيين ضد التعليم ومنتسبيه، دفاق نيوز، 9 يناير 2023. https://cutt.us/zXP55

[17] PROTECTING THE RIGHT TO EDUCATION FOR CHILDREN IN AREA C OF THE WEST BANK, Save the Children, Sep 2023. https://cutt.us/GlCB4

وجديراً بالذكر الإشارة إلى أن المنطقة (ج) تشكل 60% من الضفة الغربية وهي موطن لنحو 370 الف فلسطيني، وهو عدد يفوق عدد المستوطنين الذين يعيشون في مستوطنات وبؤر استيطانية غير قانونية في نفس المنطقة، ويخضع المستوطنون الذين يعيشون في المنطقة (ج) للقانون المدني الإسرائيلي (المحلي)، بينما يعيش الفلسطينيون تحت القانون العسكري، ولا تحظي هاتان الفئتان بحقوق الإنسان على قدم المساواة؛ حيث يتمتع المستوطنون الإسرائيليون بالعديد من الحقوق التي يوفرها القانون المحلي الإسرائيلي، بما في ذلك الوصول إلى التعليم، وتجدر الإشارة إلى أن المنطقة (ج) تقع تحت السيطرة المدنية والإدارية الإسرائيلية، وفي حين أن السلطة الفلسطينية مسؤولة عن الاحتياجات الطبية والتعليمية للفلسطينيين في المنطقة (ج)، فإن إسرائيل لا تزال تسيطر على تصاريح البناء ولا تتم الموافقة إلا على 1% من تصاريح البناء الفلسطينية، وهذا يعني أن الفلسطينيين لا يستطيعون بناء المدارس التي يحتاجون إليها لمراعاة النمو السكاني، كما أنهم لا يستطيعون بناء طرق للمجتمعات المحلية لاستخدامها للوصول بأمان إلى المدارس القريبة، كما أن عمليات هدم المدارس تثير مشاعر عدم الاستقرار وانعدام الأمان لدى الأطفال الفلسطينيين، فضلاً عن ازدياد مشاعر القلق والتوتر والأرق ومشاكل فى النوم عند الأطفال، بالإضافة إلى أن بعض الأطفال يعبر عن سلوك عدواني مع أطفال آخرين، ويعانون من أعراض نفسية جسدية للتوتر بما في ذلك القيء والآلام الجسدية والصداع، كما يقوم المعلمون بتوثيق تأثير عمليات هدم المدارس على صحتهم العقلية بسبب صدمة الهدم والإحباط لعدم قدرتهم على حماية الطلاب من العنف[18].

وفى سياق متصل، قامت قوات الإحتلال الإسرائيلي منذ 7 أكتوبر 2023 وحتي اقرار الهدنة بانتهاكات جسيمة طالت الحق في التعليم، ودمرت المدارس، بما يخالف أحكام القانون الدولى الإنسانى؛ فوفقا لأخر احصائيات في 23 نوفمبر 2023 الحق القصف الإسرائيلي الضرر بنحو 266 مدارسة في قطاع غزة من بينها أكثر من 45 مدرسة تضررت كليا ، ودمرت قوات الاحتلال 85 مقراً حكومياً وعشرات المرافق العامة والخدمية وألحق بها ضرر جسيم، فضلاً عن أن أكثر من 200 ألف وحدة سكنية تضررت، وهو ما يهدد القطاع التعليمى بالشلل التام فى فلسطين، ولا سيما فى قطاع غزة، فضلاً عن أن الجيش الإسرائيلى هدد بقصف مركز ثقافى أرثوذكسى ومدرسة، بداخلها أكثر من 1500 نازح، كما أفضي القصف الإسرائيلي إلي أكثر من 8 آلاف طفل حتي 23 نوفمبر 2023، ووفقاً لإحدى المنظمات الدولية، فإن 120 طفلاً

[18] Ibid.

يقتلون كل يوم بسبب الغارات الإسرائيلية ضد الأعيان المدنية فى غزة، وهو معدل غير مسبوق فى تاريخ الحروب[19].

التوصيات:

- ضرورة مراجعة التشريعات المحلية المتعلقة بضمان الحق فى التعليم، وضمان توافقها مع مبادىء حقوق الإنسان والمعايير المنصوص عليها بالاتفاقيات الدولية المنضمة لها الدول العربية.
- اتخاذ كافة الخطوات الضرورية وبشكل فورى لحماية حق الأطفال فى التعليم، بما فى ذلك إعادة بناء المدارس وضمان عدم استخدام القوات العسكرية للمؤسسات التعليمية، وحماية المدارس والطلاب من الهجمات والقصف خلال الحرب.
- كفالة وتوفير كافة البنى التعليمية -مؤسسات وبرامج- للجميع، وتجهيز كافة هذه البنى بالمواد والمرافق اللازمة لحسن سير عملها فى الأوضاع العادية، وفى السياقات المعينة كالحروب والأزمات المناخية والصحية وغيرها؛ كمعدات التدريس والمناهج التعليمية المعتدلة، والوقاية من العناصر الطبيعية، وتوفير المرافق الصحية للجنسين، والمياة الصالحة للشرب، فضلاً عن المدرسين المدربين الذين يتقاضون أجوراً منصفة.
- أهمية إعمال مبدأ عدم التمييز فى جميع المراحل التعليمية، وخاصة التعليم الأساسى وما قبل التعليم الجامعى؛ مع ضرورة أن يكون الوصول إلى المؤسسات التعليمية فى متناول الجميع، ولا سيما الفئات الضعيفة.
- أهمية توفير مناهج دراسية وأساليب تدريس مقبولة، وتدريب العاملين والمعلمين بالمؤسسات التعليمية، ولا سيما فى مرحلة التعليم قبل الجامعى على أسس التعليم الحديثة.
- أهمية المشاركة البناءة فى برامج بناء ورفع القدرات للجهات المسؤولة عن التعليم لدمج مفاهيم وقيم حقوق الإنسان بالمناهج والسياسات والممارسات ذات الصلة بالعملية التعليمية، ورصد وإعداد التقارير الوطنية والدولية ونشرها والتفاعل مع هيئات المعاهدات؛ عن طريق متابعة تنفيذ توصياتها، والتوصيات ذات الصلة المقدمة عن أصحاب المصالح المختلفة.
- ضرورة التكاتف وممارسة كافة الضغوط الممكنة على الجماعات المسلحة؛ كجماعة الحوثى اليمنية للتوقف عن استهداف العملية التعليمية وتدميرها وصرف مرتبات

[19] ننشر قائمة أسماء شهداء أطفال غزة في العدوان الإسرائيلي.. 2913 طفلا، اليوم السابع، 26 أكتوبر 2023. https://cutt.us/2QPdY

المعلمين المتـأخرة، فضــلاً عن الضــغط الفورى والعـاجـل على قوات الاحتلال الإســرائيلى؛ للتوقف الفورى عن اســتهداف المدارس والمنشــآت والبنية التحتية التعليمية.